

قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٦

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ١٢٥٨٩٢٩٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره مليار ومائتان وثمانية وخمسون مليوناً وتسعمائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٣٥٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره خمسة وثلاثون مليوناً وخمسمائة ألف جنيهه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٢٨٨٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره أربعون مليون جنيهه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره أربعة ملايين وخمسمائة ألف جنيهه) منه مبلغ ٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ١٢١٨٩٢٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار ومائتان وثمانية عشر مليونا وتسعمائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالآتي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٢١٦٩٢٩٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ١٢١٨٩٢٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار ومائتان وثمانية عشر مليونا وتسعمائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالآتي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٢١٦٩٢٩٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء ، بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٦ .
- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧ هـ (الموافق ٥ يونية سنة ٢٠٠٦ م) .

حسننى هبارك

(القيمة بالجنيه)

موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧

٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦		بيان	
٩٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠٠٠	٢٨٨٠٠٠٠٠	الاستخدامات الجارية : الأجور	
٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠٠	النفقات الجارية والتحويلات الجارية	
٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٥٠٠٠٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية	
			٩٠٠٠٠٠٠٠	فائض العمليات الجارية : ضرائب وخطية	
			٣٩٠٠٠٠٠٠٠	فائض موزع (فائض حكومية)	
			٤٥٠٠٠٠٠٠٠	جملة الفائض	
٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	
١٢٨٣٥٢٦٠٠٠	١٢١٦٩٢٩٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الرأسمالية : استخدامات استثمارية	
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٨٣٥٢٦٠٠٠	١٢١٦٩٢٩٠٠٠	تحويلات رأسمالية	
١٢٨٥٥٢٦٠٠٠	١٢١٨٩٢٩٠٠٠	١٢٨٥٥٢٦٠٠٠	١٢١٨٩٢٩٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية	
١٣١٩٥٢٦٠٠٠	١٢٥٨٩٢٩٠٠٠	١٣١٩٥٢٦٠٠٠	١٢٥٨٩٢٩٠٠٠	إجمالي الموازنة	